



وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية



الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني
Saudi Commission for Tourism & National Heritage

مذكرة تكامل بين

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني و وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

١٣ ربيع الثاني ١٤٣٨ هـ - ١١ يناير ٢٠١٧ م

مذكرة تكامل بين

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية

تمهيد:

- تحقيقاً للغرض الأساس للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (يشار إليها فيما بعد بـ "الهيئة") - وفقاً لتنظيمها الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٦/٣/١٤٢٩ هـ - وهو الاهتمام بالسياحة والآثار والتراث الوطني وذلك بتنظيمها وتنميتها وترويجها والعمل على تعزيز دورهما في التنمية الاقتصادية والثقافية والبشرية، والعناية بالمتاحف والرقي بالعمل الأثري في المملكة، وتحقيق ذلك من خلال تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية بما يخدم الأهداف التي توختها الدولة من إنشاء الهيئة، وكذلك ما ورد في نظام السياحة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٩/١/١٤٣٦ هـ، وما ورد في نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣/م) وتاريخ ١٩/١/١٤٣٦ هـ.
- وتأسيساً على مبدأ الشراكة والتعاون الذي تنتهجه الهيئة في علاقتها مع الجهات فيما بين القطاعين العام والخاص، المقصمّن تطوير مذكرات التعاون مع الشركاء، والذي يسعى إلى تحديد الأولويات وزيادة التركيز وتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج وإيجاد نقلة نوعية في تطوير السياحة الوطنية والاستثمار وحماية التراث الوطني؛ والذي يمثل أحد مرتكزات ومحاور برنامج التحول الوطني ٢٠٣٠م، لتعزيز التكامل والتنسيق فيما بين الجهات المشاركة في برنامج التحول الوطني، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، وتمثل مذكرة التكامل هذه بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية تجسيدا لمبدأ الشراكة التي تؤدي إلى تحقيق تطلعات الدولة في التعاون البناء لما فيه الصالح العام بإذن الله تعالى.
- وتحقيقاً لاستراتيجية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (يشار إليها فيما بعد بـ "الوزارة")، حيال تطوير إدارة سوق العمل وإدارة الاختلالات الهيكلية بين العمالة السعودية والوافدة، وتحقيق هذا من خلال تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتنفيذاً للأمر السامي رقم ٣٥١١ بتاريخ ١٩/١/١٤٣٨ هـ والذي ينص "على الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحديد المهن الحرجة ونسب التوطين اللازمة لتحقيق الأمان المهني" وانطلاقاً من رؤية المملكة ٢٠٣٠ بتأسيس مجالس مهنية قطاعية تعنى بتحديد ما تحتاجه هذه القطاعات من مهارات.
- وتماشياً مع أهداف وتطلعات الهيئة والوزارة، بالقيام بدور مؤثر وفعال في مجالات التنمية السياحية، من خلال تشجيع مبادرات توطين الوظائف في المنشآت السياحية، بما يضمن تنمية الموارد البشرية الوطنية واستيفائها لكافة متطلبات العمل في المنشآت السياحية، ويدعم قدرة الكوادر الوطنية التنافسية للعمل بتلك المنشآت، والعمل على تمكين المجتمعات المحلية من القيام بأدوارها في تنفيذ خطة التنمية السياحية.
- واستناداً إلى مذكرة التعاون الموقعة بين الهيئة ووزارة العمل بتاريخ ١٢٢/١٠/١٤٣٣ هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢٠م.
- واستناداً إلى ما تم طرحه - فيما يتعلق بمجالات التعاون بين الهيئة والوزارة (ويشار إليهما مجتمعتين بـ "الجهات")، خلال الاجتماع المنعقد في مقر الهيئة بتاريخ ٩/٩/١٤٣٧ هـ، وبحضور سمو رئيس الهيئة، ومعالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية (وشقيقاتها).



- ورغبة من الجهتين في تعزيز مجالات التعاون فيما بينهما بما يخدم ويحقق أهدافهما وتوجهاتهما المذكورة أعلاه، فقد شكّل فريق عمل مشترك بين الجهتين لبحث أوجه التعاون وأسفر عن ذلك ما يلي:

أولاً: استهلال.

- يعتبر التمهيد الوارد أعلاه، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، ومكمل لموادها وشروطها وتقرأ وتفسر به.

ثانياً: مجالات التعاون:

في مجال زيادة نسب التوطين ومعالجة الانكشاف المهني في قطاعات السياحة والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات

- بناء وتنفيذ خطة شاملة لتوطين الوظائف في قطاع السياحة والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات يُحدد من خلالها نوعية الوظائف الحرجة المراد توطينها ونسب التوطين وممكنات التأهيل والتدريب والتوظيف المطلوبة وآليات المتابعة والتفتيش لتوطين الوظائف المختارة تماشياً مع الأمر السامي رقم ٣٥١١ بتاريخ ١٩/١/١٤٣٨هـ.
- تعمل الجهتان على تشكيل مجلس قطاعي مهني للسياحة والتراث الوطني، برئاسة سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وعضوية ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والجهات الحكومية ذات العلاقة وممثلي عدد من القطاع الخاص المستهدف بالتوطين السياحي وتكوين فريق فني مشترك، وستركز مهام مجلس قطاع السياحة حالياً على المواضيع التالية:
- أعداد خطة التوطين المهني في قطاع السياحة والتراث الوطني وقطاع المعارض والمؤتمرات لتلبية الاحتياج النوعي والكمي من القوى العاملة.
- تقليص معدلات الانكشاف المهني بالقطاع من خلال التوطين الموجه للمهن الحرجة بالقطاع.
- زيادة مساهمة عنصر العمل السعودي بالقطاع.
- الإشراف والمتابعة لتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب في مجالات السياحة والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات واحتياجات سوق العمل لضمان جودة مخرجاتها بما يسهم في تلبية احتياجات سوق العمل.



في مجال تطوير بيئة العمل

- العمل المشترك على توحيد المسميات الوظيفية، والتصنيف المهني، والوصف الوظيفي لمهن القطاعات السياحية والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات.
- إعادة النظر في مستويات الأجور وساعات العمل والحوافز وبيئة العمل التي يقدمها قطاع السياحة والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات لجعلها أكثر جاذبية للمواطنين وخاصة الاناث.
- وضع إطار نظامي وتنظيمي للتوظيف الموسمي، ووظائف العمل الجزئي، والطلاب الراغبين في العمل في المواسم والإجازات.
- إلزام المنشآت العاملة في قطاع السياحة والآثار والمتاحف، والتراث العمراني، والحرف والصناعات اليدوية، والمعارض والمؤتمرات والأفراد العاملين عن بعد في المهن ذات العلاقة، بالاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية، وتسجيل العاملين لديهم في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

في مجال التدريب والتأهيل والتوظيف

- العمل على إعداد المعايير المهنية لجميع مهن القطاعات السياحية والتراثية، وتزود قطاعات التعليم والتدريب الحكومية الأهلية التي تقدم برامج تعليمية سياحية بتلك المعايير للاسترشاد بها ولتكون الحد الأدنى لمتطلبات المناهج المقدمة.
- دعم تطوير برامج تدريبية في مجال السياحة والتراث الوطني وخصوصاً ترميم وتشغيل مواقع التراث العمراني.
- دعم برامج تدريبية متخصصة لتأهيل القياديين في قطاعات السياحة والتراث الوطني، والمعارض والمؤتمرات.
- عقد برامج وورش تدريب على الحرف والصناعات اليدوية، وإيجاد فرص العمل لكافة فئات المجتمع في مناطق ومحافظات المملكة، وإيجاد منافذ تسويق لمنتجاتها.
- التعاون والتنسيق في تكثيف لقاءات التوظيف في مختلف مدن المملكة باستثمار الفرص الوظيفية التي يقدمها قطاع السياحة والتراث الوطني، والمعارض والمؤتمرات.
- التعاون في تنظيم سياسات وإجراءات، معارض التوظيف التي تقام في المملكة والرقابة عليها.

في مجال التوعية المهنية والإعلامية

- إعداد وإطلاق برنامج إعلامي مشترك للتوعية بالمهن السياحية والتراثية، وإبراز الجوانب الإيجابية في العمل في القطاعات السياحية والتراثية والمعارض والمؤتمرات.
- إقامة اللقاءات والفعاليات التي تحفز العمل في القطاعات السياحية والتراثية والمعارض والمؤتمرات.
- التعاون في الابتكار وسوائل، جذب الشباب، ممن هم في سن العمل، وتعريفهم بالمستقبل الواعد لقطاع السياحة والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات.
- توعية المجتمع المحلي بأهمية التراث العمراني وأثره في تنمية المجتمعات وتطوير اقتصاداتها.



في مجال الدراسات والأبحاث

- إجراء الدراسات والبحوث الدقيقة لواقع سوق العمل في قطاع السياحة والتراث الوطني ومجالات العمل والتوقعات المستقبلية بالمملكة.
- تبادل المعلومات والإحصاءات حول الوظائف والعاملين في القطاعات السياحية والتراثية والمعارض والمؤتمرات.
- إعداد دراسة متخصصة عن عمل المرأة في المجالات السياحية والتراثية.

في مجال العمل التطوعي

- إطلاق برنامج العمل التطوعي في النشاطات السياحية والتراثية، والمعارض والمؤتمرات.
- العمل على تحفيز مؤسسات صناعة السياحة على تنفيذ برامج للعمل التطوعي في النشاطات السياحية وخصوصاً للشباب أو الفئات الأخرى في مختلف المواسم.
- التنفيذ المشترك لفعاليات وأنشطة تساهم في زيادة التطوع في صناعة السياحة.
- الاستفادة من التجارب المحلية والدولية في مجال التطوع في السياحة.
- تفعيل مبادرة السياحة التطوعية الواردة في برنامج التحول الوطني.
- تصميم برامج في الإرشاد السياحي للمبتدئين وتحفيز التطوع في الإرشاد السياحي.

في مجال عمل المرأة في مجالات السياحة والتراث الوطني

- تطور آلية عمل المرأة في المنشآت في القطاعات السياحية والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات، وفق ما تسمح به الأنظمة والتعليمات.
- تحديد بعض المهن المناسبة لطبيعة عمل المرأة في القطاع.
- تحديد بعض المهن ممن يمكن قصر العمل فيها على السعوديات وإلزام المنشآت بذلك.
- تطوير بيئة العمل في المنشآت السياحية والتراثية لتتوافق مع احتياجات القوى الوطنية النسائية.

في مجال زيادة الأعمال في القطاعات السياحية

- وضع حزمة من البرامج التحفيزية لترغيب الشباب والشابات في الاستثمار بالمشاريع الصغيرة في مجالات السياحة والتراث الوطني والمعارض والمؤتمرات.
- تمويل واحتضان المشاريع السياحية والتراثية الصغيرة.
- تحفيز الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء معاهد ومراكز تدريبية متخصصة في المجالات السياحية والتراثية والمعارض والمؤتمرات.



في مجال المتابعة والتفتيش

- اعداد خطة للتفتيش تضمن تطبيق خطة التوطين ومعالجة الانكشاف المهني في قطاع السياحة تتضمن ما يلي:
 ١. ربط سياسات التوطين بالتدريب والدعم والتفتيش.
 ٢. مشاركة الجهات ذات العلاقة في حملات التفتيش والرقابة.
 ٣. الاستفادة من التقنيات الحديثة في الرصد والضبط بما فيها معا للرصد.

في مجال الجمعيات والمؤسسات الأهلية

- التعاون بين الوزارة والهيئة في تطوير قدرات الجمعيات السعودية الأهلية المتخصصة لتمكينها من أداء مهامها بما يخدم القطاعات السياحية المختلفة.
- تأسيس الجمعيات الأهلية التي تعنى بالسياحة والتراث وفق الاحتياجات في المناطق المختلفة.
- تحفيز الاستثمار الاجتماعي في مجال السياحة من قبل المستثمرين الاجتماعيين والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

التسويق وتطوير المنتج السياحي:

- التعاون في مجال خدمة العملاء وتبادل المعلومات حول الشكاوى التي تصل كل جهة.
- المشاركة في الفعاليات التي تقيمها كل جهة حول السياحة والعمل والتنمية الاجتماعية.
- التعاون في وضع معايير ومواصفات المنتجات والخدمات السياحية فيما يخص التوظيف والتنمية الاجتماعية.

ثالثاً: مدة المذكرة:

- مدة هذه المذكرة ثلاث سنوات تجدد تلقائياً، ويحق لأي من الأطراف إنهاؤها، وذلك بتقديم إخطار مكتوب قبل ستة أشهر من تاريخ الإنهاء، وفي حالة الإنهاء من أحد الأطراف، فيجب أن يتخذ كل طرف جميع التدابير المناسبة للتأكد من أن الإنهاء لا يضر بالمشاريع قيد الإنجاز في إطار هذه المذكرة.



رابعاً: قنوات التواصل وأساليب التعاون:

- يتم الاتصال بين الطرفين بخصوص جميع المسائل المتعلقة بهذه المذكرة من خلال المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية السياحية (تكامل) بالهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني وبرنامج التوطين الموجه بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن طريق:
 ١. المشاركة بالفريق الفني المشترك والمجلس القطاعي.
 ٢. الخطابات والوثائق.
 ٣. الزيارات.
 ٤. الدعوة لحضور الاجتماعات.

خامساً: إدارة المذكرة:

- اتفق الطرفان على تكوين فريق مشترك للإشراف والتوجيه، يتولى مهام التنسيق بين الجهتين، وإقرار المحتوى والمضمون لكل مجال، ويقوم كل مشرف بتسمية ممثلة في الفريق.
- يتولى فريق العمل متابعة تنفيذ هذه المذكرة.

سادساً: آلية تفعيل المذكرة بين الجهتين:

- تشكيل فريق عمل رئيس يضم المختصين من منسوبي الجهتين لتفعيل مجالات التعاون حسب التصور الوارد بهذه المذكرة، وللفريق صلاحية طلب الاستعانة بممثلي جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر ذلك، كما يحق لفريق العمل تشكيل فرق عمل فرعية، أو الاستعانة ببعض الخبراء من الداخل والخارج، حسب الحاجة للتعامل مع أية موضوعات تفصيلية محددة.
- يعد فريق العمل الرئيس خطة عمل مفصلة لكل مجال من مجالات التعاون توزع بشكل واضح أدوار ومسئوليات الجهتين بما يضمن التنفيذ الفعال، وترفع تقارير دورية موحدة عن تقدم سير الإنجاز إلى الموقعين على هذه المذكرة.
- تشمل المجالات التي يتركز عليها تعاون الجهتين جميع ما تضمنته المذكرة، ويمكن للجهتين - حسب ما تراه مناسباً - الاتفاق لاحقاً على إحالة أي موضوعات أو مسائل مستجدة، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من هذه المذكرة.



سابعاً: سرية المعلومات:

- يلتزم كل طرف بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تتوفر لديهما بسبب تطبيق هذه الاتفاقية وعدم إفشائها للأخرين بدون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

ثامناً: أحكام عامة:

- لا يعد أي تعديل على هذه الاتفاقية ما لم يكن مكتوباً وموقعاً من الطرفين.
- في حالة وجود عيب أو بطلان في أي من الشروط أو الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية، فإن العيب أو البطلان ينحصر في نطاق الشرط أو الالتزام الوارد فيه ولا يتعدى إلى أي من شروط أو بنود الاتفاقية كلياً أو جزئياً، ويتعين تصحيح العيب أو إسقاط الجزء المنحصر فيه البطلان ومن ثمّ سريان بقية الأحكام.
- تُفسر العبارات "تشمل" أو "تتضمن" أو "بما في ذلك" بأنها لا تعني التقييد أو حصر للحالات أو الكلمات أو المعاني التي تليها.

تم التوقيع على نسختين من هذه المذكرة، وذلك بمدينة الرياض يوم الأربعاء وتاريخ ١٣/٠٤/١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٠١/١١ م بين كل من:

- الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ممثلة بصاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، بصفته رئيس الهيئة، وعنوانه: ص.ب (٦٦٦٨٠) الرياض (١١٥٨٦)، هاتف (٠١١٨٨٠٨٨٤٤) فاكس (٠١١٨٨٠٨٨٥٥)
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ممثلة بالدكتور علي بن ناصر الغفيس بصفته وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وعنوانه: ص.ب (٢١١١٠) الرياض (١١٤٧٥)، هاتف (٠١١٢٠٧٠٦٦٦٠) فاكس (٠١١٤٧٨٩١٧٥٠).

واستلمت كل جهة نسخة منها بعد التوقيع وذلك للعمل بموجبها.

والله الموفق،،

علي بن سلمان

عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني

الوزير

الرئيس

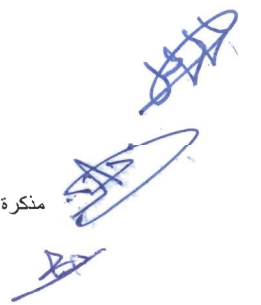


معالي الدكتور

صاحب السمو الملكي الأمير

علي بن ناصر الغفيس

سلطان بن سلمان بن عبد العزيز



معا